



## تحليل بنود جدول الأعمال للتحضير للدورة

الثالثة والخمسون للجنة الفنية للدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات

4-8 و 13 يوليو 2022 - اجتماع عبر تقنية الاتصال عن بعد

الأعمال الأخرى التي تهم المنطقة العربية

البند 16 من جدول الأعمال

التخفيف من الآثار التجارية المرتبطة باستخدام المبطلات البيئية في الزراعة.

### الأهداف

تقدم هذه الوثيقة استعراضاً وتحليلاً لبنود جدول الأعمال المقرر مناقشتها خلال الدورة الثالثة والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات، المزمع عقدها عبر تقنية الاتصال عن بعد في الفترة من 4 إلى 8 و 13 يوليو 2022. الوثيقة معدة للاستخدام المحتمل من قبل مجتمعات هيئة الدستور الغذائي التي تروج لها GFORSS و PARERA، كجزء من مساهمتها في تعزيز الوعي ودعم المشاركة الفعالة في اجتماعات وضع معايير الأغذية الدولية (اجتماعات الدستور الغذائي) من قبل ممثلين من الأعضاء والمراقبين.

يقدم التحليل الوارد في هذه الوثيقة مراجعة عملية لبنود جدول الأعمال وخلفياتها ومناقشة لبعض الاعتبارات. هذا التحليل إرشادي بطبيعته ولا يمثل موقفاً رسمياً للمنظمات المذكورة أعلاه (GFORSS و PARERA) أو عضويتهم أو إدارتهم. ويقدم ملخصاً وتحليلاً للعمل قيد المناقشة حالياً في لجنة CCPR، والذي قد يكون مفيداً لوفود الدول العربية لتحديد مواقفها مع مراعاة احتياجات وخصوصية المنطقة والتأثير المحتمل لمعايير الأغذية المقترحة.

تم إعداد هذا التحليل كجزء من مبادرة الدستور الغذائي للمنطقة العربية: المبادرة العربية للدستور الغذائي، التي تنفذها PARERA و GFORSS بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييم والتعيين وبتنسيق من مكتب الدستور الغذائي الأمريكي، ووزارة الزراعة الأمريكية.

الهدف من هذه الوثيقة هو تقديم مزيد من المعلومات حول الأعمال الإضافية والأنشطة الجارية حالياً في إطار CCPR53 والتي قد تهم المنطقة العربية.

\* من المهم الإشارة إلى أن الخبراء - أعضاء مجموعة عمل الخبراء - (EWG) لا يمثلون المنظمات و / أو الجهات التي ينتمون إليها. يعتمد اختيار الخبراء أعضاء مجموعة الخبراء المختصة EWG على بيانات اعتماد كل خبير وخبراته. لا تعتبر المواقف المعبر عنها في الوثائق الفنية والتحليلات التي ينتجها الفريق الفني ومجموعة العمل المتخصصة تعبيراً عن مواقف الجهات التي ينتمي إليها الخبراء.

## البند 16 من جدول الأعمال: التخفيف من الآثار التجارية المرتبطة باستخدام المبطلات البيئية في الزراعة.

الوثيقة: (CX / PR 22/53/18)

تُستخدم المبطلات البيئية للتخفيف من تأثير الزراعة على المعايير البيئية ويتم تطبيقها على المحاصيل أو الأرض أو الأعلاف أو مباشرة على الحيوانات لتقليل إنتاج غازات الاحتباس الحراري (مثل الميثان) أو لتقليل إطلاق الأوزون القابل للذوبان في الممرات المائية أو طبقات المياه الجوفية. بعض هذه المركبات موجودة بالفعل في السوق في العديد من البلدان والعديد منها قيد التطوير.

أصبحت هذه القضية موضوعاً مهماً على المستوى الدولي مما يستوجب وجود نظام تنظيمي منسق وتطوير نهج استباقي لتقييم وإصدار معايير دولية منسقة (مثل الحدود القصوى للمتبقيات (MRLs)).

لجنة CCPR53 مدعوة إلى النظر في هذه العناصر والآراء والتوصيات المذكورة في ورقة المناقشة التي أعدها نيوزيلندا بالتعاون مع أستراليا لتقييم أهمية اعتماد هذا الموضوع في جدول أعمال اللجنة.

استنتجت مجموعة العمل إلى أن المبطلات البيئية التي يتم إعطاؤها مباشرة للحيوانات أو عن طريق أعلافها يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل لجنة CCRVDF وأي قضايا قد تنشأ ولها علاقة بالمركبات المستخدمة يجب النظر فيها من قبل فريق عمل كلتا اللجنتين CCRVDF / CCPR وضمان التنسيق المناسب للنهج المتبع.

الاستنتاج و التوصيات

بما أن موضوع المبطلات البيئية في الزراعة هو قضية ناشئة جديدة فمن المستحسن أن تنظر وفود الدستور الغذائي العربية في متابعة هذا البند.

قد تبدأ السلطات العربية المختصة بالأغذية والأعلاف في التحقيق في هذه المسألة مع إمكانية توليد بيانات عن انتشار هذه المواد الكيميائية في بيئة المنطقة العربية.